عقب لقاء صاحب السمو بالوفد البرلماني الزائر للإمارات

المطوع: الأمير وعد بحل توافقي لأزمة القروض خلال الأيام المقبلة

كتب مصطفى كامل:

■ لم نتطرق للخلية الأمنية .. وسموه تمنى إكمال المجلس لدورته

■ القيادة السياسية أعلنت التزامها بأحكام القضاء فيما يخص مراسيم الضرورة

عدنان المطوع

قال النائب عدنان المطوع انه التقى صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ضمن الوفد المرافق لرئيس مجلس الامة علي الراشد في زيارته الاخيرة لدولة الامارات العربية الشقيقة وذلك صباح أمس.

واكد المطوع في تصريح خاص لـ«الصباح» ان سمو الامير اطلع على فحوى الزيارة واشاد بالعلاقات الوطيده ما بين الكويت والامارات وان سموه اكد على مثل هذه العلاقات الاخوية بين البلدين وعلاقته الشخصية بدولة الامارات وحبه لديرتها والتواصل معهم لافتا المطوع ان من كلمات سمو الامير تاكيده على انه يعتبر المغفور له باذن الله تعالى الشيخ زايد ابا لسموه.

واضاف المطوع ان الوفد نقل لسمو الامير تحيات رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد ونائب رئيس الدولة حاكم دبي محمد بن راشد وكذلك تحيات رئيس القوات المسلحة محمد بن زايد. وبسؤال المطوع هل اشتمل اللقاء مع سمو الامير عن الحديث بشأن الخلية الارهابية الاماراتية قال لم نتطرق الى هذا الامر بطريق مباشر ولكن اخيرتا سموه ان الوفد التقى قائد شرطة دبي ضاحي خلفان في اجتماع مطول بوجود رئيس المجلس الاتحادي حيث تم تبادل الاراء والافكار لما يخص الامن الخليجي والمواطنين في البلدين لافتا ان خلفان اكد ان عدد زوار دبي يقترب يوميا الى 200 الف زائر خليجي وان احتفالات رأس السنة الماضية شهدت 800 الف زائر خليجي.

وكشف المطوع ان سمو امير البلاد اكد خلال اللقاء على انه يتمنى ان مجلس الامة الحالي يبقى الى 4 سنوات وبخصوص مراسيم الضرورة اكد سموه ان الامر بيد القضاء و نلتزم بما يصدر عن المحكمة الدستورية.

وفي شان قضية القروض قال المطوع ان سمو الامير اكد على ان الايام القليلة المقبلة سوف تشهد حلا توافقيا نهائيا يرضي كل الاطراف سواء نواب مجلس الامة او الحكومة وايضا جميع شرائح المجتمع وابدي سموه اهتمامه البالغ بالرغبة في حل هذه القضية.

وبسؤاله عن اهم ملامح الحل الذي تحدث عنه سمو الامير في شان قضية القروض قال المطوع سوف يكون قريبا الى ما نشر اليوم في بعض الصحف.

أوصت بإحالته إلى مجلس الأمة لمناقشته وإقراره

«التشريعية» توافق على قانون استقلالية القضاء

■ الصانع: اللجنة دمجت مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة مع الاقتراحات النيابية

■ اللجنة: ناقشنا إنشاء المؤسسة الكويتية للإعلام والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

يعقوب الصانع

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها امس على قانون استقلالية القضاء واوصت باحالته بصفة مستعجلة الى مجلس الامة لادراجه على جدول اعمال المجلس في جلسته هذا الاسبوع لمناقشته واقراره.

وقال مقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة دمجت مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة بشأن استقلالية القضاء مع الاقتراحات النيابية في هذا الشان.

واضاف النائب الصانع ان اللجنة ناقشت العديد من الاقتراحات منها انشاء المؤسسة الكويتية للاعلام وانشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان مفيدا بان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشان التامين الوظيفي للكويتيين وعلى اقتراح مقدم بشان تعديل بعض لأحكام القانون «47 لسنة 1993» بشان الرعاية السكنية واحالته الى اللجنة المختصة.

واشار الى ان اللجنة وافقت على اقتراح بتعديل بعض احكام قانون التامينات الاجتماعية وعلى اقتراح بقانون بمنح علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد للموظفة الكويتية واحالته الى اللجنة المختصة كما وافقت على اقتراح بقانون بشان تجنيس ابناء الكويتيات ممن بلغوا سن الرشد.

اللجنة استضافت وفداً من موظفيها واستمعت إلى شكاواهم

«المالية» البرلمانية ناقشت التعديلات المقدمة على قانون خصخصة «الكويتية»

■ الحكومة اعترضت على توزيع ما نسبته 5 في المئة من أسهم الاكتتاب مجانا وطالبت بقيمتها الدفترية

■ الهاشم: التعديلات تضمنت بنوداً مالية بشأن حقوق الموظفين سواء الذين انتقلوا او فضلوا التقاعد

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها امس مع وزير المواصلات وفريق مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية التعديلات المقدمة على قانون خصخصة الخطوط الجوية الكويتية على ان تستكمل مناقشة التعديلات في اجتماعها يوم 18 فبراير الجاري.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح للصحافيين ان الاجتماع «خصص لمناقشة التعديلات المقدمة على القانون الذي اقره مجلس الامة اخيرا بشأن خصخصة الكويتية» مضيفة ان التعديلات تضمنت بنودا مالية بشأن حقوق الموظفين سواء الذين انتقلوا مع الشركة بعد خصخصتها او الذين فضلوا التقاعد.

واقادت الهاشم بأن اهم بنود التعديلات المقترحة كان بشأن توزيع نسبة 5 في المئة أسهم للاكتتاب مجانا على المواطنين مشيرة الى ان الفريق الحكومي اعترض على المقترح مفضلا تقديم هذه الاسهم بسعر القيمة الدفترية للسهم على ان يعرض على الموظف شراؤها بسعر القيمة الدفترية عن طريق برنامج شراء الاسهم للموظف.

واوضحت ان اللجنة ناقشت وضع العاملين في المؤسسة الذين لا يرغبون في الانتقال الى الشركة عند تاسيسها ولا تنطبق عليهم شروط التقاعد بحيث تكفل لهم وظائف حكومية مع برامج تدريبية وان يتم حساب معاشهم التقاعدي على أساس الراتب الاساسي الذي كانوا يتقاضونه او الجديد أيهما أفضل للموظف.

وذكرت ان اللجنة استضافت في اجتماع جانبي وفدا من موظفي «الكويتية» من ذوي الخبرة واستمعت الى وجهات نظرهم «واوضحنا لوزير المواصلات وفريقه شكاواهم المتعلقة بالتقاعد» مشيرة الى ان الوزير وعد بدراسة الطلب اضافة الى تقديم تصور كامل من قبل «الكويتية» بشأن خطة شراء الاسهم.

لبحث حيثيات الإفراج عن المحتجزين الكويتيين في غوانتانامو

«حقوق الإنسان البرلمانية»: وفد أمريكي يزور البلاد قريبا

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان

اعلن مقرر لجنة حقوق الانسان ومعالجة اوضاع غير محددي الجنسية «البدون» البرلمانية النائب طاهر الفيلكاوي ان وفدا أمريكيا سيزور دولة الكويت في شهر ابريل أو مايو المقبلين لبحث حيثيات الافراج عن المحتجزين الكويتيين في غوانتانامو.

وقال النائب الفيلكاوي في تصريح للصحافيين ان الوفد سيعقد اجتماعا مع وزارة الخارجية الكويتية بحضور لجنة حقوق الانسان البرلمانية لبحث حيثيات الافراج عن المحتجزين الكويتيين في غوانتانامو.

واضاف ان هناك زيارة متفقا عليها في السابق من قبل لجنة حقوق الانسان في المجلس المبطل لزيارة الولايات المتحدة الامريكية من أجل متابعة حقوق المعتقلين في غوانتانامو.

■ الفيلكاوي: الوفد سيعقد اجتماعا مع وزارة الخارجية بحضور اللجنة

«الصحية البرلمانية» بحثت وضع المستشفيات العامة في البلاد

■ العتيقي: اللجنة ناقشت تكدس وازدحام المستشفيات ومقترح «الهيئة الموحدة» للعلاج في الخارج

أعضاء اللجنة الصحية البرلمانية خلال اجتماعهم أمس

ناقشت لجنة الشؤون الصحية البرلمانية في اجتماعها امس مع وزير الصحة الدكتور محمد الهيفي وضع المستشفيات العامة في البلاد وانشاء مستشفيات جديدة. وقال رئيس اللجنة النائب صلاح العتيقي في تصريح للصحافيين ان اللجنة ناقشت مع الوزير الهيفي وضع المستشفيات العامة وما تعانيه من تكدس وازدحام اضافة الى مناقشة موضوع انشاء مستشفيات جديدة ومراحل تنفيذها. واضاف النائب العتيقي ان اللجنة ناقشت كذلك مقترحا بتوحيد جهات الابتعاث الى العلاج في الخارج في هيئة واحدة «وسيتم وضع أسس جديدة لتلك الهيئة في اجتماعات لاحقة».

بحثت مع وزير المواصلات جدولا مقارناً بين الاقتراحين الحكومي والنيابي

«المرافق» تكلف الحكومة إعداد الصيغة النهائية لمشروع الهيئة العامة للاتصالات

■ اللجنة ناقشت جدولاً مقارناً بين ماتقدم به أحد النواب وآخر من السلطة التنفيذية

علي العمير

انتهت لجنة المرافق العامة في اجتماعها امس الى تكليف الحكومة اعداد الصياغة النهائية لمشروع قانون الهيئة العامة للاتصالات. وقال مقرر اللجنة النائب عدنان المطوع في تصريح صحافي عقب الاجتماع الذي حضره وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الاسكان المهندس سالم الاذينة وفريق وزارته «ان اللجنة ناقشت جدولا مقارنا بين ما تقدم به أحد النواب من مقترح بهذا الشان وما تقدمت به الحكومة». واضاف النائب المطوع ان مجلس ادارة هيئة الاتصالات «يتشكل وفقا لمقترح الحكومة من سبعة أعضاء ويقوم مجلس الادارة بوضع اللائحة الداخلية وصلاحيات اللجنة وصلاحيات الاعضاء خلال ستة أشهر على أن تقوم الهيئة بعد ذلك بتأجير خدمات الاتصالات».

«التعليمية» تناقش رفع رأسمال القنوات إلى مليوني دينار

ناقشت اللجنة التعليمية مشروع بقانون بشان التعديلات على قانون المرئي والمسموع بحضور عدد من رؤساء القنوات الفضائية الخاصة في اجتماعها بمجلس الامة «امس». وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشليمي اجتمعنا «امس» وبحضور رؤساء قنوات العدالة والراي وفنون واستمعنا لعدد من الاراء والملاحظات والتي كان من بينها ما يتعلق باللائحة الداخلية للقانون وكذلك موضوع الكفالة المالية فالبعض من اصحاب القنوات طالبوا برفع مبلغ الكفالة من مئة الف دينار الى خمسمئة الف دينار مبدين اسباب هذا المقترح. واضاف الشليمي ان بعض اصحاب القنوات الخاصة برون اهمية رفع رأسمال القناة من خمسمئة الف الى مليون دينار مشيرا الى ان اللجنة ستدرس هذه الاراء والمقترحات بعد ان استمعنا لوجهات النظر وبين الشليمي أن الاجتماع اللاحق سيخصص لبحث هذه المقترحات ومدى تضمينها للقانون الجديد لافتا الى انه شخصيا تلمس هذا التوجه مع رفع الكفالة المالية ورأس المال للوقوف على مدى الجدية في عمل القناة حتى تقضي على السلبيات السابقة وما يطرح في مثل هذه القنوات وما يتناسب مع طبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده ولا يمس الوحدة الوطنية وجميع هذه الامور ستؤخذ في الاعتبار اضافة الى ان البعض طرح قضية تفرغ مدير القناة.

اللجنة التعليمية البرلمانية ناقشت تعديلات «المرئي والمسموع»